

مفهوم الثقافة والحاجة إلى تحديد المصطلحات

بقلم : عبد الآخر حماد

من العبارات الشائعة في كتب أهل العلم من قديم قولهم : إنه لا مشاحة في الاصطلاح ، وكان مقصودهم من ذلك أن العبرة بالمسمى لا بمجرد الاسم ، فحينما يكون هناك على سبيل المثال عقد شركة ينص على أن يساهم شخص بعمله والآخر بماله والربح على ما اصطلاحا عليه ، فإن هذا العقد صحيح إذا ما استوفيت شروط معينة ، وقس على ذلك غيره من المفاهيم والمصطلحات ، لكن حين يصل الأمر إلى حد أن يتصور البعض لمفهوم ما تصوراً معيناً ثم يحكم على الناس من خلال تصوره الذي قد لا يوافق فيه غيره فإنه لا بد حينئذ من وقفة من أجل تحديد واضح لذلك المفهوم حتى لا يقع اللبس وتختلط الأمور .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما نراه اليوم بخصوص مصطلح الثقافة ، تلك الكلمة التي كثيراً ما نسمعها من عامة الناس قاصدين بها مجرد الحصول على قسط من التعليم أو على أحسن تقدير الحصول على قسطٍ وافرٍ من التعليم ، وكثير من أهل الفكر يعرفون الثقافة بأنها كون الشخص ملماً بكثير من المعارف العامة ، وربما فرّق بعضهم بين العلم والثقافة فجعل الثقافة أن تعرف شيئاً عن كل شيء ، والعلم أن تعرف كل شيء عن شيء ، وقد ذكر الشيخ نجيب المطيعي رحمه الله في مقال له بمجلة الأزهر عدد ذي الحجة 1396هـ أن الدكتور محمد حسين هيكل هو أول من أطلق تسمية الثقافة بهذا المعنى أي بمعنى المعلومات العامة وذلك في جريدة السياسة الأسبوعية .

غير أننا لاحظنا أن مفهوم الثقافة قد تفوق عند بعض الكتاب في أيامنا هذه إلى أن صار مرادفاً للفكر العلماني واليساري ، بحيث ينعنون من يخالفهم من الإسلاميين أو حتى من الحكوميين بأنهم أعداء الثقافة أو الظلاميين ، وأذكر أنه حينما نشرت رواية وليمة لأعشاب البحر ، منذ عدة سنوات ، وقام بعض الغيورين ينددون بتلك الرواية وما تحويه من أقوال كفرية وألفاظ جنسية بذينة ، فإن أدعياء الثقافة من اليساريين وأشباههم قد

راحوا يصفون أولئك المنتقدين بأنهم أعداء الثقافة والتنوير حتى وصفت مجلة روزا ليوسف الأستاذ عادل حسين -رحمه الله - بأنه مثقف سابق ،معنى أي أنه حين كان ماركسياً كان مثقفاً ،فلما صار يفكر بطريقة إسلامية ذهبت عنه ثقافته وصار واحداً ممن كانت تسميهم المجلة آنذاك بالظلاميين الجاهلين.

ونحن إذا رجعنا إلى المعاجم اللغوية فسنجد أن للثقافة معنى أوسع بكثير من مجرد الإلمام بقدر ولو كان كبيراً من المعلومات العامة ،بل أوسع من كون الشخص صاحب ذا فكر ورأي أياً كانت نوعية فكره وطبيعة آرائه ؛ ففي القاموس : ((ثَقُفْ ككْرُمِ ثَقْفًا وَثَقْفًا وَثَقَافَةً صَارَ حَادِقًا خَفِيفًا فَطْنًا فَهُوَ ثَقُفٌ))، وفي مختار الصحاح : ((الثِّقَافُ مَا تَسَوَّى بِهِ الرِّمَاحُ ، وَتَثْقِيفُهَا تَسْوِيتُهَا)) .

ومعنى ذلك أن الثقافة في أصل معناها ليست مجرد تصورات نظرية أو مجموعة من العلوم والمعارف ، وإنما هي تحمل مع المعاني التهديبية والتربوية معنى عملياً سلوكياً لأنها مأخوذة من تسوية الرماح وهيئتها كما يظهر مما نقلناه آنفاً، ولذلك فإنه من المعقول أن يقال إن الثقافة ليست حكراً على المتعلمين ، فالفلاح الأمي ليس معدوم الثقافة كما قد يتصور البعض ، بل هو يحمل من عاداته وتقاليده وأخلاقه ما يدخل في مفهوم الثقافة بالمعنى السلوكي الذي أشرنا إليه ، وقد كان مالك بن نبي في بعض كتاباته يفرق بين العلم والثقافة بأن العلم نظرية في المعرفة في حين أن الثقافة نظرية في السلوك .

وإننا لنلمس هذا المعنى العملي للثقافة في غير اللغة العربية ؛ ففي اللغة الإنجليزية نجد أنهم يستعملون كلمة (cultur) ، بمعنى الثقافة ، ويستعملون نفس الكلمة بمعنى الزراعة ومعنى التربية ، والفعل (cultivat) يعني يزرع ويربي ، وكذلك في اللغة الألمانية نجد كلمة ثقافة تعني (kultur) ، والفعل (kultivieren) . بمعنى يربي ويستصلح ويؤدب ويهذب ، بل عندهم كلمة (kult) . بمعنى عبادة أو تقديس .

وعلى ذلك فإنه قد يكون من المناسب تعريف الثقافة بأنها : ((مجموعة القيم والسلوكيات التي تتميز بها أمة من الأمم عن غيرها)) ، فهو تعريف يجمع بين التصورات النظرية والسلوكيات العملية ، والثقافة بهذا المعنى عبارة عن تراكمات كثيرة من المعارف

والعادات والتقاليد منها جوانب موروثية ومنها جوانب مكتسبة ، وبذلك تكون الثقافة الحقبة شيئاً يجري من الإنسان مجرى الدم لا يحس به وينتمي إليه بعقله وقلبه وخياله كما يذكر الأستاذ محمود محمد شاكر في رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (ص: 69) .

ما الذي يترتب على هذا التعريف

يترتب على ما ذكرناه من تعريف للثقافة أمران مهمان :

أولهما : أنه لا يمكن الحديث عن الثقافة وقضاياها بمعزل عن ثوابت الأمة وعلى رأسها قيم الدين وأحكامه وما شرعه الله لعباده ، إذ كيف تكون لثقافة ما قيمة إذا كانت تتعارض مع عقيدة الأمة وأخلاقها ؟ ونحن نلاحظ أنه حتى في المجتمعات الغربية التي يزعمون أنها تحللت من سيطرة رجال الكنيسة فإنه لا تزال كثير من التصورات والسلوكيات عندهم تنبثق عن أصل ديني وإن لم يشعر بذلك كثير منهم ، كما هو الحال في أعيادهم فإن غالبيتها لا يخلو من رموز تعود لأصول دينية .

ولذلك فإننا نعتبر أن من أكبر السخف بل من أكبر الجرم ما يردده أحياناً بعض أدعياء الثقافة من أن رسالة المثقف هي تحطيم (التابو) أي الأشياء المقدسة أو المحرمة. وإني لأذكر في هذا الخصوص رسالة كانت قد أرسلتها زوجة الأستاذ خالد محي الدين إلى مجلة روزا اليوسف ، في عام 1996 مستنكرة ما كانت تلك المجلة قد دأبت عليه في تلك الفترة من نشر موضوعات رخيصة هي أقرب شيء إلى الكتابات الجنسية الصارخة ، فكان مما جاء في رسالتها : ((... ليس من اللائق أن ألاحق عدد روزا اليوسف محاولة أن أخفيه عن أحفادي ، محاذرة أن تتعلق أبصارهم وعقولهم في هذه المرحلة السنوية الخطرة ببعض ما ينشر في (روزا) من مقالات هي الأقرب إلى مقالات الجنس التي لم نعتد عليها ولا نحب لها أن تستدرج أطفالنا إلى ساحة ليسوا مستعدين لها بعد ...)).

فانظر ماذا كان جواب الصحافي عادل حمودة نائب رئيس تحرير المجلة المذكورة في تلك الفترة حيث كتب يقول : (سيدتي: أحسست بالألم والتقدير معاً من رسالتك ، ولا أحتاج لشرح دوافعنا فيما ننشر، فنحن في البداية والنهاية نسعى إلى حوار جريء في المجتمع يحطم (التابو) بكل مفاصله: التابو السياسي الذي يكبلنا باسم الظروف

الاستثنائية، والتابو الجنسي الذي يكبلنا باسم العيب والحرام والتقاليد الأخلاقية، والتابو الديني الذي صدر لنا الإرهاب والخرافة باسم التفسيرات المغلوطة (...)). [نشرت الرسالة والرد عليها في عدد 1996/4/8 من المجلة المذكورة].

إن عقيدة الأمة يجب أن تكون معياراً أساسياً في الحكم على ما ينتجه أهل الفكر والثقافة، فإن أبي أصحاب الثقافة التغريبية ذلك تحت دعوى حرية الفكر، فعليهم على الأقل أن يعترفوا بأن ما هم عليه مجرد نوعية من الثقافة، وأن لغيرهم أن يتبنى غير ما يتبون من الآراء والأفكار، لا أن يحدوا الثقافة في كتاباتهم وأقوالهم، ثم يطلقوا على من خالفهم لقب الظلاميين أعداء الثقافة والمثقفين.

وإني لأذكر بهذه المناسبة أن كثيراً من اليساريين كانوا يقولون عن الرئيس السادات إنه كان يكره المثقفين ويسميهم بالأفندية، مع أنه كان من أكثر الحكام إطلاعاً، وله العديد من المؤلفات، ولكنه كان في الحقيقة يعادى فئة معينة من المثقفين، وهم الناصريون والشيوعيون، وقد كان له مثقفوه الذي يؤيدونه ويدافعون عنه كموسى صبري وأنيس منصور و ثروت أباظة وغيرهم .

وأما الأمر الثاني : فهو أنه لا يمكن الحديث عن ثقافة عالمية تجمع الناس جميعاً، بل إن لكل أمة ثقافتها المنبثقة من دينها وتاريخها وظروف مجتمعاتها، وإنه إذا كان من المعقول أن يقال إن العلم لا وطن له ؛ بمعنى أن ما توصلت إليه البشرية من الاكتشافات في مجالات الطب والفيزياء والرياضيات وغيرها من العلوم يصلح للتطبيق والاستفادة منه في كل المجتمعات ، أقول إذا كان ذلك معقولاً فيما يخص مسائل العلوم فإنه لا يمكن أن يُقبل فيما يتعلق بالثقافة التي هي كما أسلفنا نتاج تصورات وسلوكيات يجمعها رابط العقيدة التي تعتقدها كل أمة من الأمم ، فالعلم كما يقولون عالمي والثقافة محلية ، ولذلك يقول الأستاذ محمود شاكر رحمه الله : ((فباطل كل البطلان أن يكون في هذه الدنيا على ما هي عليه ثقافة يمكن أن تكون ثقافة عالمية ، أي ثقافة واحدة يشترك فيها البشر جميعاً ويمتزجون على اختلاف لغاتهم ومللهم ونحلهم وأجناسهم وأوطانهم ، فهذا تدليس كبير ، وإنما يراد بشيوع هذه المقولة بين الناس والأمم هدف آخر يتعلق بفرض سيطرة أمة غالبية على أمم مغلوبة

لتبقى تبعاً لها، فالثقافات متعددة بتعدد الملل وتمييزه بتميز الملل، ولكل ثقافة أسلوب في التفكير والنظر والاستدلال منتزع من الدين الذي تدين به لا محالة (([رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ص: 75]

ويقول الأستاذ سيد قطب في معالمة (ص: 141): ((إن حكاية أن الثقافة تراث إنساني لا وطن له ولا جنس ولا دين هي حكاية صحيحة عندما تتعلق بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العلمية، دون أن تتجاوز هذه المنطقة إلى التفسيرات الفلسفية الميتافيزيقية لنتائج هذه العلوم ولا إلى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشاطه وتاريخه ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعورية جميعاً)).

ولذا فإن من أعجب العجب أن نرى الغرب الآن وعلى رأسه أمريكا يريد أن يفرض على الأمم ثقافته وأفكاره تحت دعوى ما يسمى بالعوامة، بينما يحاول أن يحجب عن تلك الأمم وخصوصاً أمة الإسلام كثيراً مما توصل إليه العلم الحديث من الاكتشافات والاختراعات، ونراهم يجاربون أشد الحرب محاولات بعض البلدان الإسلامية لامتلاك الطاقة النووية ولو كانت لأغراض سلمية، فهل ننسى تدمير المفاعل النووي العراقي في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهل ننسى عشرات العلماء العرب والمسلمين الذين قتلوا في ظروف غامضة لمجرد كونهم متخصصين في المجالات النووية؟ أما دولة اليهود في فلسطين فمسموح لها بامتلاك السلاح النووي وبناء ما تريد من المنشآت النووية دون أن يسمح لوكالة الطاقة الذرية حتى بمجرد التفتيش على تلك المنشآت، فهذه عدالتهم ومن خالفها فهو خارج عما يسمى بالشرعية الدولية مستحق أن توقع عليه -على الأقل- عقوبات اقتصادية .